International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (9)
IJLRS
September 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (9)

التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الأوكرانية: نهاية الأحادية القطبية وبروز التعددية القطبية

طارق كاكه رش محي الدين
كلية القلم الجامعة، العراق
tariq.kakarash@alqlqm.edu.iq

ملخص

شهد النظام الدولي بعد الحرب الأوكرانية تحولات جوهرية أنهت مرحلة الأحادية القطبية التي تزعمتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة. برزت روسيا والصين كقوتين تسعيان لموازنة النفوذ الغربي، مدعومتين بتحالفات مثل بريكس ومنظمة شنغهاي. تصاعدت المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى، ما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية على أساس تعددية قطبية ناشئة. كما تراجعت فعالية المؤسسات الدولية التقليدية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أمام أزمات متلاحقة. الحرب الأوكرانية عمّقت الانقسام بين الشرق والغرب وأعادت عسكرة أوروبا. في المقابل، صعدت قوى إقليمية مثل الهند وتركيا وإيران كلاعبين مؤثرين. أدت العقوبات الاقتصادية إلى تسريع البحث عن بدائل للنظام المالي الغربي. الطاقة والغذاء تحولا إلى أدوات ضغط جيوسياسي. هذه التطورات تشير إلى عالم أكثر تعقيداً وتنافسية. وفي المحصلة، يمكن القول إننا أمام بداية تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب لم تتضح ملامحه النهائية بعد.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، الحرب الأوكرانية، الأحادية القطبية، التعددية القطبية.

Transformations in the International System after the Ukrainian War: The End of Unipolarity and the Rise of Multipolarity

Tariq Kakarash Muhyiddin
Al-Qalam University College, Iraq
tariq.kakarash@alqlqm.edu.iq

Summary

The international system after the Ukraine war has undergone profound changes, marking the decline of U.S.-led unipolarity since the Cold War. Russia and China have emerged as balancing powers, supported by alliances such as BRICS and the Shanghai Cooperation Organization. Strategic rivalry among major powers has reshaped global relations toward emerging multipolarity. Traditional institutions

like the UN and Bretton Woods's bodies have lost effectiveness in addressing successive crises. The war deepened the East-West divide and accelerated Europe's remilitarization. Meanwhile, regional powers such as India, Turkey, and Iran have risen as influential actors. Economic sanctions have pushed states to seek alternatives to the Western-dominated financial system. Energy and food have become tools of geopolitical leverage. These dynamics signal a more complex and competitive world order. Ultimately, the war represents the beginning of a multipolar system whose final shape is still unfolding.

Keywords: International System, Ukrainian War, Unipolarity, Multipolarity.

مقدمة

شكّلت الحرب الروسية-الأوكرانية، التي اندلعت في فبراير 2022، نقطة تحول جوهرية في النظام الدولي، حيث كشفت عن اختلالات عميقة في البنية السياسية والاقتصادية والأمنية للعالم، كما ساهمت في تسريع الانتقال من نظام أحادي القطبية، كانت تتزعمه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، إلى نظام دولي أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكز القوة والنفوذ.

لقد جاءت هذه الحرب في لحظة كان فيها النظام الدولي يشهد تصدّعات متراكمة، أبرزها تراجع الثقة في العولمة الليبرالية، وتصاعد النزعات القومية، وتوتر العلاقات بين القوى الكبرى، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، وبين الغرب وروسيا. وفي هذا السياق، لم تكن الحرب الأوكرانية مجرد صراع إقليمي، بل تحولت إلى مسرح صدام استراتيجي بين رؤيتين للعالم: الأولى تمثلها الدول الغربية التي تسعى للحفاظ على النظام الليبرالي القائم، والثانية تمثلها قوى دولية كروسيا والصين تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.

أظهرت هذه الحرب حدود القوة الغربية التقليدية، وخاصة فاعلية العقوبات الاقتصادية كأداة ردع، في الوقت الذي زادت فيه من انكشاف هشاشة التحالفات القديمة، ودفعت دولًا في "الجنوب العالمي" إلى انتهاج سياسات أكثر استقلالية وتوازنًا في علاقاتها مع القوى الكبرى. ووسط هذا المناخ المتحوّل، بدأت تتبلور ملامح نظام دولي جديد، متعدد الأقطاب، لا يُهيمن عليه قطب واحد، بل تتفاعل فيه قوى متعددة ذات مصالح متباينة ونماذج حكم واقتصاد مختلفة.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج تحوّلًا جذريًا في بنية النظام الدولي، يمس توازنات القوى العالمية ويعيد تشكيل العلاقات بين الدول الكبرى. كما يساعد في فهم مستقبل النظام العالمي وتأثيراته على الأمن والاستقرار الدوليين.

أهداف الموضوع

يهدف الموضوع إلى تحليل التحولات الجارية في بنية النظام الدولي بعد الحرب الأوكرانية، من خلال تفكيك مظاهر تراجع الأحادية القطبية، واستقراء مؤشرات صعود التعددية القطبية، مع تسليط الضوء على التفاعلات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية التي تعكس هذا التحول. كما تسعى إلى استشراف طبيعة التوازنات الدولية المقبلة، وتأثيرها على مناطق العالم المختلفة.

إشكالية الموضوع

أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى اهتزاز عميق في بنية النظام الدولي، حيث أعادت فتح النقاش حول نهاية الأحادية القطبية وبداية عصر التعددية. بالتالي تتمحور اشكالية الموضوع حول **إلى أي مدى شكّلت الحرب الأوكرانية نقطة تحوّل في النظام الدولي، وهل نحن بالفعل أمام نهاية للهيمنة الأمريكية وبداية نظام متعدد الأقطاب؟**

فرضيات الموضوع

- الفرضية الأولى: الحرب الأوكرانية كشفت حدود النظام الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، مما سرّع في بروز قوى دولية منافسة تُمهّد لقيام نظام متعدد الأقطاب.
- الفرضية الثانية: التعددية القطبية الناشئة بعد الحرب لا تعبّر عن نظام مستقر، بل عن مرحلة انتقالية مضطربة تفتقر إلى قواعد واضحة لإدارة الصراع والتوازن بين القوى الكبرى.

المناهج المتبعة

- المنهج التحليلي: يعتمد هذا المنهج على تحليل الوقائع والأحداث المتعلقة بالحرب الأوكرانية وتفاعلاتها الدولية، بهدف فهم تأثيرها على بنية النظام الدولي وتفسير التغيرات في موازين القوى.
- المنهج التاريخي: يُستخدم لتتبع تطور النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة فترة الهيمنة الأمريكية بعد 1991، ومقارنة تلك المرحلة بالتحولات التي أعقبت اندلاع الحرب الأوكرانية.
- المنهج الاستشرافي (المستقبلي: يساعد في استشراف ملامح النظام العالمي الجديد في ضوء المعطيات الراهنة، والتنبؤ بمسارات التعددية القطبية وتأثيراتها المستقبلية على الاستقرار الدولي).

هيكلية الموضوع

للإجابة على الإشكالية سنقسم الموضع إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول نهاية الأحادية القطبية وتراجع الهيمنة الغربية من خلال مطلبين وفي المطلب الأول تطرقنا إلى ملامح النظام الأحادي بعد الحرب الباردة والحرب الأوكرانية كمؤشر لتآكل الأحادية وفي المطلب الثاني حددنا العوامل المساعدة على تفكك الأحادية، والمبحث الثاني والتي هي بعنوان صعود التعددية القطبية ومفاعيلها في العلاقات الدولية،

وتتكون من مطلبين ففي المطلب الأول تطرقنا إلى خصائص التعددية القطبية الناشئة والفاعلون الجدد في النظام الدولي، وفي المطلب الثاني عالجنا التحديات والفرص في النظام الجديد، وأنهينا البحث بالخاتمة وأهم الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر.

المبحث الأول: نهاية الأحادية القطبية وتراجع الهيمنة الغربية

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة هيمنة الولايات المتحدة كقوة أحادية قطبية، حيث انفردت بتحديد قواعد النظام الدولي سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. غير أن الحرب الأوكرانية شكّلت لحظة فارقة كشفت عن التحديات البنيوية التي تُواجه هذه الأحادية. فقد بات واضحًا أن النظام الأحادي لم يعد قادرًا على احتواء الصراعات أو فرض رؤيته على جميع الأطراف. وتبرز هنا أهمية دراسة ملامح ذلك النظام وتفككه، لفهم كيف بدأت تتشكل ملامح تعددية قطبية ناشئة. من هنا، ينقسم هذا المحور إلى جزأين: رصد ملامح النظام الأحادي، وتحليل العوامل التي ساعدت على تآكله.

المطلب الأول: ملامح النظام الأحادي بعد الحرب الباردة والحرب الأوكرانية كمؤشر لتآكل الأحادية:

سادت مرحلة ما بعد الحرب الباردة نظام دولي أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة، امتاز بتفوق اقتصادي وعسكري وتحكم في المؤسسات الدولية. إلا أن الحرب الأوكرانية كشفت محدودية هذا النظام، حيث لم تستطع واشنطن فرض إرادتها بشكل حاسم. فقد واجهت تحديات من قوى دولية صاعدة، وظهرت انقسامات داخل المعسكر الغربي نفسه. وهو ما يجعل من الحرب الأوكرانية مؤشرًا بارزًا على تآكل مركزية القوة الأمريكية.

الفرع الأول: مظاهر الهيمنة الأمريكية ودور الناتو ومؤسسات بريتون وودز:

تتمثل الهيمنة الأمريكية في تفوقها العسكري وانتشار قواعدها حول العالم، وتحكمها في الاقتصاد العالمي عبر سيطرة الدولار. تلعب الولايات المتحدة دورًا محوريًا في صياغة السياسات العالمية من خلال نفوذها في المؤسسات الدولية. يُعد حلف الناتو أداة عسكرية بيد واشنطن لتوسيع نفوذها واحتواء الخصوم، خصوصًا روسيا. أما مؤسسات بريتون وودز، كصندوق النقد والبنك الدولي، فتُستخدم لفرض سياسات اقتصادية تخدم المصالح الأمريكية وتُبقي الدول النامية في موقع التبعية. هذه الأدوات تُكمل بعضها لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

أولاً: مفهوم النظام الأحادي:

إن النظام دولي التي تهيمن فيه دولة واحدة على النظام العالمي من جميع الجوانب (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية). وتُعرف الأحادية القطبية بأنها "حالة يكون فيها قطب واحد مهيمن يمتلك من القوة والنفوذ ما يمكّنه من فرض إرادته وتحديد قواعد اللعبة الدولية دون توازن ردع من قوى

كبرى أخرى".

برز هذا المفهوم بوضوح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة، وفرضت رؤيتها الليبرالية للعالم من خلال تدخلاتها السياسية والعسكرية، وهيمنتها الاقتصادية، وسيطرتها على المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، وحلف الناتو. في هذا السياق، كانت واشنطن تتحرك بحرية شبه مطلقة لتوجيه السياسات الدولية، مما جعل النظام الدولي أحادي القطبية طوال تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، قبل أن تظهر قوى دولية منافسة مثل الصين وروسيا وتبدأ ملامح التعددية القطبية في التشكّل (عبد النور، 2020، ص101).

ثانياً: مظاهر الهيمنة الأمريكية: العسكرية، الاقتصادية، السياسية:

تجلى الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: العسكرية، الاقتصادية، والسياسية، تعمل جميعها بشكل متكامل لترسيخ موقع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة.

فعلى الصعيد العسكري، تمتلك الولايات المتحدة أكبر ترسانة عسكرية في العالم، إلى جانب شبكة من القواعد المنتشرة في عشرات الدول، مما يمنحها قدرة على التدخل السريع والتأثير في النزاعات العالمية. كما تحتكر التكنولوجيا العسكرية المتطورة، وتستخدم تحالفات مثل حلف الناتو لتعزيز نفوذها الاستراتيجي (سيف، 2015، ص115).

أما على المستوى الاقتصادي، فتتمثل الهيمنة في هيمنة الدولار كعملة احتياط دولية، وسيطرة الشركات الأمريكية العملاقة على الأسواق العالمية في مجالات التكنولوجيا، الطاقة، والمال. كذلك تُستخدم المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لفرض سياسات تخدم المصالح الأمريكية وتربط الدول النامية بشروط اقتصادية قاسية (زيبغنيو، 2004، ص174).

أما السياسي، فتمارس واشنطن نفوذًا واسعًا داخل المؤسسات الدولية، وتستخدم قوتها الدبلوماسية والإعلامية لفرض أجندتها وقيمها الليبرالية. كما تلجأ إلى العقوبات والضغط السياسي كأدوات لإخضاع الدول الخارجة عن نفوذها، مما يجعل من الهيمنة الأمريكية منظومة شاملة ومترابطة (عماد، 2003، ص152).

ثالثاً: دور الناتو ومؤسسات بريتون وودز:

يلعب حلف الناتو ومؤسسات بريتون وودز دورًا تكميليًا في تعزيز الهيمنة الغربية، وخاصة الأمريكية، على النظام الدولي.

فالناتو يُمثّل الذراع العسكرية للغرب، وتستخدمه الولايات المتحدة لتأمين مصالحها الاستراتيجية، ليس

فقط في أوروبا، بل في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط وأفغانستان. توسّعه شرقًا بعد الحرب الباردة مثّل أداة ضغط على روسيا، ورسالة بأن الأمن الأوروبي يبقى تحت قيادة أمريكية (الموسوعة الناتو، www.aljazeera.net/encyclopedia).

أما مؤسسات بريتون وودز، وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد تأسست عندما الحرب العالمية الثانية كانت في مرحلتها الاخيرة لإعادة بناء الاقتصاد العالمي، لكنها أصبحت لاحقًا أدوات لفرض سياسات اقتصادية ليبرالية تخدم مصالح الدول الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة. من خلال القروض المشروطة، تدفع هذه المؤسسات الدول النامية إلى تطبيق برامج تقشف وخصخصة، مما يضعف استقلاليتها الاقتصادية ويزيد من تبعيتها.

وبهذا، يشكّل الناتو القوة الصلبة، بينما تُمارس مؤسسات بريتون وودز القوة الناعمة، في منظومة واحدة تدعم استمرار النفوذ الأمريكي العالمي (ارنست، 2016، ص33).

الفرع الثاني: الفشل في حشد إجماع عالمي ضد روسيا بسبب تباين المواقف في الجنوب العالمي وإضعاف مكانة الغرب في شرعنة النظام الدولي القائم:

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى انقسام حاد في المواقف الدولية، حيث فشل الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، في حشد إجماع عالمي ضد روسيا. ظهر هذا الفشل بوضوح في مواقف دول الجنوب العالمي، التي رفضت الانحياز الكامل للرواية الغربية وامتنعت عن فرض عقوبات على موسكو، مفضلة التوازن أو الحياد. هذا التباين كشف عن تصدّع في النظام الدولي القائم، القائم أساسًا على الشرعية التي يمنحها الغرب لقراراته. كما أظهر أن كثيرًا من الدول باتت ترى في الغرب طرفًا غير محايد، يستخدم القانون الدولي بشكل انتقائي. هذا المشهد أضعف قدرة الغرب على فرض إرادته الأخلاقية والسياسية، وأبرز بداية تآكل مكانته كضامن للنظام العالمي.

أولاً: الفشل في حشد إجماع عالمي ضد روسيا:

فشل الغرب في حشد إجماع عالمي ضد روسيا بعد غزوها لأوكرانيا لم يكن مجرد نتيجة ظرفية، بل يعكس تحوّلات عميقة في بنية النظام الدولي وموقع الغرب فيه. فعلى الرغم من أن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة تمكّنت من تعبئة حلفائها التقليديين في أوروبا وأستراليا وكندا واليابان، إلا أن معظم دول الجنوب العالمي – بما فيها الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا، وعدد كبير من دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – امتنعت عن الانحياز الكامل للموقف الغربي، ورفضت فرض عقوبات على موسكو أو حتى إصدار إدانات صريحة. هذا التباين في المواقف نابع من عدة أسباب واقعية وعميقة (مراد، https://www.aljazeera.net/politics، 2025). هناك فقدان للثقة في الغرب بسبب سياساته المتناقضة؛

فبينما يدافع عن سيادة أوكرانيا، تجاهل لسنوات سيادة دول أخرى، وتورّط في تدخلات عسكرية مباشرة (كما في العراق وأفغانستان) دون غطاء دولي، ما جعل خطابه عن القانون الدولي يبدو انتقائيًا وغير مبدئي.

- العديد من دول الجنوب ترتبط بروسيا بعلاقات مصالح استراتيجية، خصوصًا في مجالات الطاقة، الحبوب، الأسلحة، والدبلوماسية. بالنسبة لهذه الدول، روسيا ليست مجرد "معتدٍ"، بل شريك مهم لا يمكن خسارته إرضاءً للغرب.
- تنظر الكثير من هذه الدول إلى النزاع في أوكرانيا على أنه صراع بين قوى كبرى، وليس معركة أخلاقية بين الحق والباطل، وبالتالي تفضل موقف الحياد أو عدم الانحياز، حفاظًا على استقلالية قرارها.

يعكس هذا الفشل بداية تراجع قدرة الغرب على احتكار شرعنة النظام الدولي، مع تنامي دور قوى ناشئة وتشكّل نظام أكثر تعددية في الأقطاب. فالعالم لم يعُد يقبل بسهولة أن يُملي الغرب قراراته الأخلاقية والسياسية على الجميع، مما أضعف فعليًا موقعه كقائد للنظام العالمي القائم.

ثانياً: تباين المواقف في الجنوب العالمي (الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا...) (بسمة، موقع إلكتروني، 2025):

شهدت الحرب الأوكرانية تباينًا واضحًا في مواقف دول الجنوب العالمي الكبرى مثل الصين، الهند، البرازيل، وجنوب أفريقيا، حيث اختارت كل منها مسارًا خاصًا يوازن بين مصالحها وعلاقاتها الدولية دون الانحياز الكامل لأي طرف. الصين امتنعت عن إدانة روسيا ورفضت فرض عقوبات عليها، مؤكدة احترامها لمبدأ السيادة، لكنها في الوقت نفسه انتقدت توسع الناتو، معتمدة على شراكة استراتيجية مع موسكو في مجالات الطاقة والتنسيق الجيوسياسي، مع الحرص على عدم التورط المباشر لتجنب العقوبات الغربية.

الهند اتبعت سياسة توازن دقيقة، حيث امتنعت عن التصويت ضد روسيا في المحافل الدولية، معتمدة على علاقات تاريخية قوية مع موسكو في مجال التسليح، وفي الوقت نفسه تحافظ على تعاون وثيق مع الولايات المتحدة والغرب لمواجهة النفوذ الصيني في آسيا، مما يعكس مصالحها الاستراتيجية المزدوجة.

أما البرازيل، فقد اعتمدت لهجة حيادية ودعت إلى حل سلمي دون انحياز، منتقدة العقوبات الغربية وموضحة أن كلا الطرفين يتحملان مسؤولية الأزمة، مما يعكس رغبتها في الحفاظ على علاقات اقتصادية مع الغرب دون خسارة علاقاتها مع روسيا.

جنوب أفريقيا أظهرت ميلًا سياسيًا نحو موسكو، مستندة إلى تاريخ الدعم السوفيتي لحركات التحرر الأفريقية، وامتنعت عن التصويت ضد روسيا، مع استضافة مسؤولين روس ومشاركة في مناورات عسكرية مشتركة، ما يعكس أيديولوجية تاريخية ورغبة في تأكيد استقلال القرار الأفريقي. تعكس هذه المواقف المتباينة تحوّلًا مهمًا في ميزان القوى العالمية، حيث لم تعد دول الجنوب تذعن بسهولة للضغوط الغربية،

بل تتصرف وفق مصالحها الاستراتيجية، مما أضعف الجبهة الدولية المناهضة لروسيا وأبرز تآكل النفوذ الغربي في قيادة النظام الدولي.

ثالثاً: إضعاف مكانة الغرب في شرعنة النظام الدولي القائم:

تراجع مكانة الغرب في شرعنة النظام الدولي القائم نابع من تغيرات عميقة في موازين القوى وفقدان الثقة الدولية بقدرة الغرب على تقديم نظام عادل ومتوازن. فقد اتضح للعديد من الدول، خاصة في الجنوب العالمي، أن الغرب لا يلتزم بالقانون الدولي بشكل حيادي، بل يستخدمه أداة لخدمة مصالحه السياسية والاقتصادية. التدخلات العسكرية الأمريكية والأوروبية في العراق، أفغانستان، وليبيا، التي تمت دون موافقة دولية واضحة أو استنادًا إلى قرارات مجلس الأمن، أسهمت في تقويض مصداقية الغرب كراعٍ للشرعية الدولية. إضافة إلى ذلك، فرض العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب، التي تستهدف دولًا مثل إيران، فنزويلا، وروسيا، أظهرت كيف أن القانون الدولي يمكن أن يُستخدم كأداة ضغط سياسي بدلاً من وسيلة لضمان العدالة والسلام (خالد، 2022، ص70).

من جهة أخرى، صعود قوى مثل الصين وروسيا، اللتين تؤكدان على نظام متعدد الأقطاب يُعترف فيه بتعدد المصالح وتوازن القوى، أدى إلى تقليل قدرة الغرب على فرض رؤيته الأحادية. هذه القوى تقدم بدائل للنظام الغربي، سواء عبر التعاون الاقتصادي مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية، أو عبر تحالفات عسكرية وسياسية مع دول الجنوب. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت حركة رفض واستقلالية متزايدة بين دول الجنوب، التي لم تعد تقبل الانصياع التام للإملاءات الغربية، بل تسعى إلى الحفاظ على سيادتها واتخاذ قراراتها وفق مصالحها الخاصة (خالد، 2022، ص70).

كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إضعاف الشرعية الأخلاقية والسياسية للغرب كقائد وحيد للنظام الدولي، وفتحت الباب أمام إعادة تشكيل النظام العالمي باتجاه تعددية أقطاب أكثر تنوعًا وتوازنًا، حيث لم تعد شرعية النظام تعتمد فقط على قبول الغرب، بل على توافق أكبر بين مختلف القوى الدولية.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تفكك الأحادية:

لم يكن تفكك الأحادية القطبية وليد الحرب الأوكرانية وحدها، بل جاء نتيجة تراكم مجموعة من العوامل المتداخلة. من أبرزها صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، وعودة روسيا بقوة إلى الساحة الدولية، إضافة إلى تراجع مكانة الولايات المتحدة بسبب الأزمات الداخلية وتعدد الإخفاقات الخارجية. كما ساهم فشل النظام الليبرالي في إقناع كثير من الدول النامية بعدالته، ما دفعها للبحث عن بدائل وشراكات جديدة بعيدًا عن الغرب.

الفرع الأول: الإرهاق الأميركي من الحروب الطويلة والأزمة الاقتصادية الغربية وتراجع العولمة الليبرالية:

تعاني الولايات المتحدة والدول الغربية إرهاقًا متزايدًا بسبب الحروب الطويلة التي استنزفت قدراتها، إلى جانب أزمة اقتصادية خانقة تضعف نموها وتزيد الضغوط الداخلية. في ظل هذه الظروف، بدأت العولمة الليبرالية تفقد زخمها، مع تزايد الاتجاهات نحو الحماية الاقتصادية وتراجع الانخراط الدولي. هذا الواقع يعكس تحولًا في الأولويات يضعف القدرة الغربية على التحكم بالنظام العالمي كما كان سابقًا.

أولاً: الإرهاق الأميركي من الحروب الطويلة:

واجهت الولايات المتحدة إرهاقًا متصاعدًا جراء الحروب الطويلة التي خاضتها في أفغانستان والعراق، والتي استمرت لعقود متواصلة، مسببة استنزافًا هائلًا في الموارد المالية والعسكرية. هذه الحروب لم تقتصر على الخسائر البشرية فقط، بل أدت أيضًا إلى تراجع معنويات القوات الأمريكية وتزايد الاستياء الشعبي داخل البلاد، مما قلّص الدعم السياسي للحملات العسكرية الخارجية. إضافة إلى ذلك، استنزفت هذه النزاعات التركيز والطاقة الاستراتيجية الأمريكية، مما أعاق قدرتها على مواجهة تحديات جديدة مثل صعود الصين والتوترات مع روسيا. على المستوى الداخلي، زادت التكاليف الاقتصادية للحروب من أعباء الدين الوطني وأثرت سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ما دفع صناع القرار إلى إعادة التفكير في السياسة الخارجية وتبني نهج أكثر حذراً وتقليص التدخلات العسكرية المباشرة. هذا الإرهاق يعكس تحولًا جوهريًا في قدرة الولايات المتحدة على ممارسة نفوذها العالمي بنفس الشمولية والقوة التي ميزتها في فترات سابقة (راند، 2016، ص52).

ثانياً: الأزمة الاقتصادية الغربية وتراجع العولمة الليبرالية:

تعاني الدول الغربية من أزمة اقتصادية عميقة تجمعت ملامحها على مدى السنوات الأخيرة، وسرّعتها جائحة كورونا التي أحدثت صدمة غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي. أدت الجائحة إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وإغلاق قطاعات واسعة من الاقتصاد، ما تسبب في تباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة. بالتزامن، شهدت الدول الغربية ارتفاعًا حادًا في معدلات التضخم، خاصة مع زيادة أسعار الطاقة والسلع الأساسية، مما زاد من ضغوط تكلفة المعيشة على المواطنين. هذه الضغوط الاقتصادية ترافقت مع تراكم ديون ضخمة على الحكومات الغربية نتيجة الإنفاق الطارئ لمواجهة الجائحة، مما أثّر على الاستقرار المالي والقدرة على التحفيز الاقتصادي مستقبلاً (عثمان، 2020، ص7).

على صعيد آخر، ساهمت هذه الأزمات في تسريع تراجع العولمة الليبرالية التي كانت تقوم على تحرير التجارة ورأس المال وتكامل الأسواق العالمية. أظهرت جائحة كورونا هشاشة الاعتماد المفرط على سلاسل التوريد الدولية، مما دفع العديد من الدول الغربية إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية باتجاه

تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل التبعية الأجنبية، عبر سياسات حمائية ودعم القطاعات الاستراتيجية. هذا التحول أدى إلى إضعاف الروابط الاقتصادية الدولية التي كانت تمثل العمود الفقري للنظام الليبرالي العالمي، وأدى إلى تصاعد المنافسة الاقتصادية بين القوى الكبرى، وتنامي التوجهات نحو الاقتصاد الوطني والمصالح الذاتية (Robert, 2021, p70-77).

بالتالي، لم تعد الدول الغربية قادرة على قيادة مشروع العولمة الليبرالية كما في السابق، مما أدى إلى إضعاف تأثيرها الاقتصادي والسياسي في النظام الدولي، وفتح المجال أمام صعود نماذج اقتصادية بديلة وأكثر تعددية، تعكس تحولات جذرية في موازين القوى العالمية.

الفرع الثاني: توسع النفوذ الروسي والصيني في مناطق الفراغ الجيوسياسي:

شهد العقدان الأخيران تصاعدًا ملحوظًا في نفوذ روسيا والصين في مناطق الفراغ الجيوسياسي التي تركها الانسحاب النسبي للقوى الغربية أو ضعف حضورها، مثل الشرق الأوسط، أفريقيا، وأجزاء من آسيا الوسطى. استغلت موسكو وبكين هذه الفراغات لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع دول هذه المناطق، من خلال استثمارات ضخمة، شراكات استراتيجية، وتقديم دعم عسكري وسياسي. هذا التوسع لا يهدف فقط إلى كسب نفوذ إقليمي، بل يشكل جزءًا من استراتيجية أوسع لتقويض الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل موازين القوى العالمية. في الوقت ذاته، تلعب هذه التحركات دورًا في بناء تحالفات جديدة تُعزز من مكانة روسيا والصين على الساحة الدولية، وتفتح أمامهما آفاقًا للتأثير في قضايا دولية حيوية. هذه الديناميكية المتصاعدة تطرح تحديات جديدة للنظام الدولي وتعيد رسم خارطة النفوذ العالمي (يارا، مركز ترو للدراسات، 2025).

أولاً: توسع النفوذ الروسي:

شهدت روسيا خلال العقدين الأخيرين توسعًا مدروسًا لنفوذها في مناطق الفراغ الجيوسياسي التي تركها أو ضعف حضور القوى الغربية، في الشرق الأوسط، أفريقيا، وآسيا الوسطى، في إطار استراتيجية تهدف إلى استعادة مكانتها العالمية وكسر الاحتكار الغربي للنفوذ الدولي. التدخل العسكري الروسي في سوريا كان نقطة محورية، حيث دعمت موسكو نظام بشار الأسد بالقوة العسكرية والسياسية، ما مكّنها من إنشاء قواعد عسكرية دائمة على البحر المتوسط، وأعاد لها دورًا مؤثرًا في الشرق الأوسط. هذا التوسع يأتي في ظل رغبة روسيا في تأمين مصالحها الأمنية والاقتصادية، خصوصًا في مواجهة ما تعتبره تهديدًا من توسع حلف الناتو والغرب نحو حدودها. وفي أفريقيا، وسعت روسيا علاقاتها عبر صفقات تسليح وتدريبات عسكرية، بالإضافة إلى استثمارات في قطاعات الطاقة والتعدين، مستفيدة من تراجع النفوذ الغربي وتوجه دول القارة نحو تنويع شركائها. أما في آسيا الوسطى، فقد عززت روسيا تحالفاتها مع دول الاتحاد السوفيتي السابق لتعزيز استقرار حدودها ومحاربة الإرهاب، كما تسعى إلى مواجهة النفوذ الصيني والأمريكي في

المنطقة (رمضان، تاريخ الزيارة 2025).

وفي سياق ذلك، تشكل الأزمة الأوكرانية عاملًا محوريًا في استراتيجية موسكو. فالغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 لم يكن فقط محاولة لاستعادة السيطرة الجيوسياسية في محيطها الإقليمي، بل أيضًا رد فعل على توسع الناتو شرقيًا، مما دفع روسيا إلى استخدام قوتها العسكرية لإعادة فرض نفوذها وحماية مصالحها الأمنية. هذا الصراع أبرز رغبة موسكو في إعادة رسم خارطة النفوذ الدولي بعيدًا عن الأحادية الغربية، وتعزيز موقفها كقوة عظمى قادرة على فرض إرادتها، رغم العقوبات والضغوط الاقتصادية الدولية. بالتالي، يشكل توسع النفوذ الروسي في مناطق الفراغ الجيوسياسي جزءًا من استراتيجية أوسع تعكس تصعيدًا جيوسياسيًا يهدد التوازن الدولي (حسام، المستقبل للدراسات، ص54).

ثانياً: توسع النفوذ الصيني:

شهدت الصين خلال العقدين الأخيرين توسعًا متسارعًا لنفوذها في مناطق الفراغ الجيوسياسي، مستفيدة من الانسحاب الغربي أو تراجع دوره في عدد من المناطق الحيوية، مثل أفريقيا، آسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية، وحتى أجزاء من الشرق الأوسط. هذا التوسع لا يتم عبر القوة العسكرية كما في النموذج الروسي، بل من خلال أدوات القوة الناعمة والاقتصادية، خاصة عبر مبادرة "الحزام والطريق"، التي تهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر مشاريع ضخمة في البنية التحتية والموانئ والطرق والمناطق الاقتصادية. نجاح الصين في هذا التوسع يعود إلى عدة أسباب جوهرية؛ أولها قوتها الاقتصادية المتصاعدة، إذ تمثل الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولديها فائض تجاري واستثماري كبير يُستخدم لتمويل مشاريع استراتيجية في الدول النامية. ثانيًا، قدرتها على تقديم بديل مغرٍ للنموذج الغربي، يقوم على التعاون دون شروط سياسية، ما يجعلها شريكًا مفضلًا للعديد من الأنظمة، خصوصًا تلك التي تتعرض لضغوط غربية تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ثالثًا، تنامي قدراتها التكنولوجية والصناعية، ما يمنحها نفوذًا عالميًا متزايدًا في قطاعات حيوية مثل الذكاء الصناعي، الاتصالات، والطاقة المتجددة (محمود، المركز الديمقراطي العربي، 2025).

وفي ظل الحرب الأوكرانية، وجدت الصين فرصة إضافية لتعزيز موقعها الدولي. فبينما انشغل الغرب في المواجهة مع روسيا، وسّعت بكين حضورها في مناطق نفوذ غربية سابقة، واستفادت من تراجع التركيز الأمريكي في مناطق مثل أفريقيا وجنوب شرق آسيا. كما أنها تبنّت موقفًا محسوبًا من الحرب، لم تدن روسيا صراحة، لكنها دعت للحوار، ما عزّز مكانتها كوسيط دولي "محايد"، وعزز علاقاتها مع روسيا دون القطيعة مع الغرب. هذا التوسع الصيني لا يهدف فقط إلى تعظيم المكاسب الاقتصادية، بل يشكل جزءًا من رؤية أوسع لإعادة تشكيل النظام الدولي، بحيث يصبح أكثر تعددية وأقل خضوعًا للهيمنة الغربية. ومن خلال ملء الفراغات الجيوسياسية، تعزز الصين من قدرتها على التأثير السياسي والاقتصادي عالميًا، وتطرح نفسها كقوة عالمية صاعدة ذات نموذج بديل للنظام الليبرالي الغربي التقليدي (مايسة، موقع إلكتروني، 2025).

المبحث الثاني: صعود التعددية القطبية ومفاعيلها في العلاقات الدولية

مع تراجع النظام الأحادي القطبية، بدأت تتشكل ملامح نظام دولي جديد يتسم بالتعددية القطبية، حيث لم تعد القوة مركزة بيد دولة واحدة، بل توزعت بين عدة فاعلين دوليين. هذه التعددية لا تعني فقط تنوع مصادر القوة، بل تشمل أيضًا تنوع النماذج السياسية والاقتصادية التي باتت تتنافس عالميًا. وتبرز أهمية دراسة خصائص هذا النظام الناشئ، والتعرف على القوى الصاعدة فيه، لفهم شكل التفاعلات الدولية القادمة. كما تقتضي المرحلة تحليل ما يحمله هذا النظام الجديد من تحديات وفرص على الاستقرار والتعاون العالمي.

المطلب الأول: خصائص التعددية القطبية الناشئة والفاعلون الجدد في النظام الدولي:

تتسم التعددية القطبية الناشئة بتعدد مراكز التأثير في العالم، مع تصاعد أدوار قوى مثل الصين، وروسيا، والهند، وحتى بعض القوى الإقليمية كتركيا والبرازيل. هذه المرحلة تبتعد عن نمط الهيمنة وتُبرز تفاعلات أكثر توازنًا، وإن كانت غير مستقرة بعد. كما أن الفاعلين الجدد لا يقتصرون على الدول، بل يشملون منظمات إقليمية، وتكتلات اقتصادية، وحتى شركات تكنولوجية عابرة للحدود.

الفرع الأول: المقارنة مع نظام الحرب الباردة والتعددية القطبية غير الأيديولوجية الحالية:

يختلف النظام الدولي الحالي عن نظام الحرب الباردة من حيث الشكل والجوهر. ففي حين كان الصراع آنذاك يقوم على انقسام أيديولوجي حاد بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي، فإن التعددية القطبية الناشئة اليوم لا تقوم على تناقضات أيديولوجية واضحة، بل على مصالح استراتيجية واقتصادية متشابكة. لم تعد المواجهة تدور حول نموذج عالمي واحد تفرضه القوة، بل حول توزيع النفوذ والموارد والفرص في عالم أكثر تعقيدًا وتعددًا. هذا الواقع يخلق توازنات مرنة وتحالفات متغيرة، ويعكس تحوّلًا من منطق الحرب الباردة الثابت إلى تعددية قطبية غير أيديولوجية وأكثر واقعية في طبيعتها.

أولاً: مفهوم التعددية القطبية:

التعددية القطبية هي نمط من أنماط النظام الدولي يُشير إلى وجود عدة قوى كبرى تمتلك قدرات متقاربة نسبيًا، وتتمتع بتأثير واسع في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن على المستوى العالمي. بعكس الأحادية القطبية، التي تهيمن فيها دولة واحدة، أو الثنائية التي تتنافس فيها قوتان رئيسيتان، فإن التعددية القطبية تتسم بتوزع القوة والنفوذ بين عدد من الدول الفاعلة مثل الولايات المتحدة، الصين، روسيا، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى قوى إقليمية صاعدة كالهند والبرازيل (مايسة، موقع إلكتروني، 2025). يتميز هذا النظام بمرونة التحالفات وتعدد المصالح، إذ لا تُبنى العلاقات الدولية على انقسام أيديولوجي صارم، بل

على أساس التنافس الاستراتيجي والتعاون البراغماتي. وتُعد التعددية القطبية من مظاهر التحول في النظام العالمي المعاصر، حيث تسعى الدول إلى تحقيق توازن قوى يحد من الهيمنة ويعزز استقلالية القرار الدولي.

ثانياً: المقارنة مع نظام الحرب الباردة:

يختلف النظام الدولي الحالي بشكل جوهري عن نظام الحرب الباردة في طبيعته وبنيته وآليات التفاعل بين القوى الكبرى. خلال الحرب الباردة، كان العالم منقسمًا إلى معسكرين رئيسيين: الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي، في نظام ثنائي القطبية قائم على صراع أيديولوجي حاد وتحالفات صارمة. أما اليوم، فيسود نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية، لا تقوم على تناقضات أيديولوجية، بل على توازنات قوة مرنة ومصالح اقتصادية واستراتيجية متشابكة (هاني، 2025، ص237).

في النظام الحالي، لا توجد تحالفات مغلقة أو استقطاب حاد كما في الماضي، بل تشهد العلاقات الدولية تشابكًا معقدًا بين التعاون والمنافسة، خصوصًا بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا. كما أن أدوات الصراع لم تعد تقتصر على الوسائل العسكرية، بل تشمل التكنولوجيا والاقتصاد والطاقة. وبخلاف ما كان في الحرب الباردة، فإن الدول الصاعدة كالهند والبرازيل وجنوب أفريقيا باتت تلعب أدوارًا مؤثرة، ما يعكس تعددية قطبية غير أيديولوجية، تعيد تشكيل النظام العالمي بطريقة أكثر تنوعًا وتوازنًا.

ثالثاً: التعددية القطبية غير الأيديولوجية الحالية:

التعددية القطبية غير الأيديولوجية الحالية تُعبّر عن نمط جديد في العلاقات الدولية، يتسم بتوزع القوة بين عدة دول كبرى تمتلك مصالح استراتيجية متشابكة، دون أن تقوم علاقاتها على صراع أيديولوجي كما كان الحال في الحرب الباردة. في هذا السياق، لم تعد الانقسامات تُبنى على مفاهيم مثل الرأسمالية أو الشيوعية، بل على اعتبارات تتعلق بالنفوذ الجيوسياسي، والهيمنة الاقتصادية، والمصالح الوطنية المتغيرة. تتجسد هذه التعددية في التفاعل بين قوى مثل الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى قوى إقليمية صاعدة كالهند وتركيا والبرازيل، حيث يتخذ كل طرف مواقف مستقلة تُراعي مصالحه دون الالتزام الكامل بمحاور ثابتة. هذا الواقع أفرز نظامًا أكثر مرونة وتعددًا في مراكز التأثير، بحيث تُبنى التحالفات على أسس براغماتية وتكتيكية، لا أيديولوجية، مما أتاح لدول الجنوب العالمي مساحة أكبر للمناورة. ويمثل هذا التحول نهاية لنمط الاستقطاب الصارم، وبداية لعالم أكثر تعددية، يصعب التحكم فيه من قبل قوة واحدة، ويعكس إعادة توازن تدريجية في بنية النظام الدولي (مايسة، موقع إلكتروني، 2025).

الفرع الثاني: الفاعلين الدوليين الجدد:

برز في النظام الدولي فاعلون جدد تجاوزوا الدول التقليدية، مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الكبرى، إضافة إلى الحركات العابرة للحدود كالمناخية والحقوقية. كما

أصبحت قوى إقليمية كالهند، وتركيا، والبرازيل تمتلك تأثيرًا متزايدًا في القضايا الدولية. هؤلاء الفاعلون يسهمون في تشكيل السياسات العالمية من خارج الأطر الكلاسيكية، ويعكسون تنوعًا متناميًا في مصادر القوة والنفوذ في عالم ما بعد الهيمنة الغربية.

أولاً: الصين: الصعود الاقتصادي والعسكري والنفوذ في آسيا وأفريقيا:

شهدت الصين خلال العقود الأخيرة صعودًا لافتًا على المستويين الاقتصادي والعسكري، ما جعلها فاعلًا محوريًا في إعادة تشكيل النظام الدولي. على الصعيد الاقتصادي، أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم، تقودها استراتيجية تنموية قائمة على التصنيع، التصدير، والتكنولوجيا، وتدعمها مبادرة "الحزام والطريق" التي عززت نفوذها في آسيا وأفريقيا من خلال مشاريع بنى تحتية واستثمارات ضخمة. وفي الوقت ذاته، طورت الصين قدراتها العسكرية بشكل متسارع، مع تركيز خاص على تحديث قواتها البحرية والفضائية والسيبرانية، بما يتماشى مع طموحاتها للعب دور قوة عظمى متكاملة. وفي آسيا، تعزز الصين حضورها من خلال النفوذ في بحر الصين الجنوبي، والعلاقات المتشابكة مع دول الجوار رغم التوترات، بينما تسعى في أفريقيا إلى بناء شراكات طويلة الأمد عبر القروض، والبنية التحتية، والتبادل التجاري، ما منحها موقعًا متقدمًا كمستثمر وشريك بديل عن الغرب. الحرب في أوكرانيا شكّلت فرصة إضافية للصين لتعزيز موقعها كقوة توازن عالمية، إذ تبنّت موقفًا محسوبًا، لم يصطف بالكامل مع روسيا، ولم ينحز للغرب، ما زاد من جاذبيتها لدى دول الجنوب العالمي التي تبحث عن شريك غير غربي (هشام، موقع إلكتروني، 2025). وبذلك، بات صعود الصين لا يقتصر على النمو الاقتصادي، بل يشمل إعادة تموضع جيوسياسي مدروس، يدمج بين النفوذ المالي والتقني والعسكري، ويضعها في قلب التعددية القطبية الناشئة، كبديل محتمل للهيمنة الأمريكية التقليدية.

ثانياً: روسيا: إعادة التموضع الجيوسياسي والرهان على الأقاليم الرمادية:

سعى روسيا في السنوات الأخيرة إلى إعادة تموضعها الجيوسياسي كقوة عظمى منافسة للغرب، من خلال استراتيجية تقوم على استثمار الفراغات الإقليمية المعروفة بـ "الأقاليم الرمادية"—وهي المناطق غير المحسومة استراتيجيًا بين النفوذ الغربي والشرقي، مثل أوكرانيا، جورجيا، سوريا، وليبيا. تنظر موسكو إلى هذه الأقاليم كمجالات حيوية لأمنها القومي، وكساحات يمكن من خلالها كبح التوسع الغربي، خاصة حلف الناتو.

الحرب في أوكرانيا تُعد التعبير الأوضح عن هذا التوجه، إذ لم تكن مجرد صراع إقليمي، بل محاولة روسية لفرض معادلة جديدة في ميزان القوى العالمي. عبر هذا النزاع، أرادت روسيا كسر الطوق الغربي، ومنع المزيد من التمدد الأطلسي في فضائها الجيوسياسي التقليدي، وهو ما يعكس تصوّرها لنظام عالمي أكثر تعددية وأقل خضوعًا للهيمنة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، تعتمد روسيا على أدوات غير تقليدية في

تموضعها الجديد، كالحرب السيبرانية، والدبلوماسية الطاقية، والدعم العسكري لشركاء في مناطق النزاع. هذا النهج يعكس سعيًا روسيًا للعب دور استراتيجي يفوق قدراتها الاقتصادية، عبر توظيف القوة الصلبة والناعمة في مناطق التوتر، وإعادة رسم حدود النفوذ في عالم ما بعد الحرب الباردة (بسمة، موقع إلكتروني، 2025).

ثالثاً: تحالفات جديدة: بريكس، منظمة شنغهاي، الاتفاقيات الإقليمية البديلة:

تشهد الساحة الدولية بروز تحالفات جديدة تعكس تحوّلات في ميزان القوى العالمي، بعيدًا عن الهيمنة الغربية التقليدية. تأتي مجموعة "بريكس" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) في طليعة هذه التحالفات، حيث تسعى إلى إنشاء نظام اقتصادي ومالي بديل، يُعزز التعاون بين دول الجنوب ويقلّل الاعتماد على الدولار الأمريكي، ويعبّر عن طموحات صاعدة لإعادة تشكيل النظام العالمي. كذلك تبرز "منظمة شنغهاي للتعاون" كإطار أمني واستراتيجي واسع، تقوده الصين وروسيا، ويضم دولًا في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، ويهدف إلى مواجهة النفوذ الغربي، ومحاربة ما يُعرف بـ "التطرف والانفصال والتدخل الخارجي"، مع تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين أعضائه (خالد، موقع إلكتروني، 2025).

إلى جانب ذلك، تزداد أهمية الاتفاقيات الإقليمية البديلة، التي تتجاوز المؤسسات الغربية، مثل اتفاقيات التجارة الحرة بين دول آسيا أو مبادرات الربط القاري والبنية التحتية، وتُعد مؤشرات على عالم متعدد المراكز، يتوسع فيه التعاون جنوب–جنوب، ويُعيد تعريف التحالفات وفقًا للمصالح لا الأيديولوجيا. هذه التكتلات لا تسعى فقط إلى التوازن مع الغرب، بل إلى بناء نظام دولي أكثر تنوعًا واستقلالية.

المطلب الثاني: التحديات والفرص في النظام الجديد:

رغم أن التعددية القطبية قد تقلل من احتكار القرار العالمي، إلا أنها تحمل معها تحديات كبيرة تتعلق بإدارة النزاعات وتنسيق السياسات الدولية. فغياب قيادة مركزية قد يؤدي إلى فراغ استراتيجي وتزايد التوترات. في المقابل، تتيح هذه المرحلة فرصًا لدول كثيرة لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية والتنوع في الشراكات. والسؤال الأهم: هل سينجح النظام الجديد في تأسيس توازن مستقر يخدم الأمن والتنمية عالميًا؟

الفرع الأول: عدم الاستقرار العالمي واحتمالات التصعيد وتراجع فاعلية المؤسسات الدولية:

يشهد العالم اليوم حالة من عدم الاستقرار المتزايد نتيجة تصاعد النزاعات، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والمناخية، وتنامي التنافس بين القوى الكبرى. هذا الوضع يُغذّي احتمالات التصعيد في مناطق متعددة، في ظل غياب آليات ردع فعّالة. في الوقت ذاته، تتراجع فاعلية المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، بسبب الانقسامات السياسية وازدواجية المعايير. فقد أصبحت هذه المؤسسات عاجزة عن

معالجة الأزمات الكبرى أو فرض حلول متوازنة. هذا الواقع يعكس أزمة في النظام الدولي نفسه، ويفتح الباب أمام فراغات في الشرعية والقدرة على ضبط التوترات.

أولاً: عدم الاستقرار العالمي واحتمالات التصعيد:

يشهد العالم في العقد الأخير تزايدًا ملحوظًا في حالة عدم الاستقرار على الصعيد الدولي، بسبب تصاعد النزاعات الإقليمية، والتوترات بين القوى الكبرى، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. تتعدد مصادر هذا الاضطراب، بدءً من الصراعات المسلحة مثل الحرب في أوكرانيا، مرورًا بالتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، وصولًا إلى التحديات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجرائم السيبرانية. هذا المناخ المتوتر يرفع من احتمالات التصعيد العسكري والسياسي، خاصة في المناطق التي تشهد صراعات مفتوحة أو توترات متزايدة، مما يزيد من مخاطر تفاقم النزاعات وتحولها إلى مواجهات أوسع. في ظل هذه الظروف، تواجه المؤسسات الدولية صعوبة متزايدة في احتواء هذه الأزمات، بسبب انقسامات الدول الكبرى وضعف آليات صنع القرار الجماعي، مما يفاقم شعور انعدام الأمان الدولي. تتداخل هذه العوامل لتخلق بيئة دولية أكثر هشاشة، حيث تصبح التوترات والتصعيدات المحتملة أحد السمات الدائمة للنظام العالمي، ما يستدعي إعادة التفكير في آليات التعاون والحوكمة الدولية لضمان الاستقرار والسلام (محمود، 2024، ص62).

ثانياً: تراجع فاعلية المؤسسات الدولية:

شهدت العقود الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في فاعلية المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، نتيجةً لتحولات عميقة في بنية النظام الدولي. تعود أسباب هذا التراجع إلى عدة عوامل مترابطة، أهمها: تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وعودة منطق القوة وتجاوز القرارات الأممية، وازدياد الانقسامات الجيوسياسية، لا سيما بين الغرب من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى. كما ساهمت الأزمات العالمية الكبرى – مثل جائحة كورونا والحرب الأوكرانية – في كشف عجز هذه المؤسسات عن تنسيق استجابات فعّالة أو فرض حلول عادلة. إضافة إلى ذلك، يُنظر إلى هذه المؤسسات من قبل العديد من الدول النامية على أنها تخدم مصالح الدول الكبرى وتكرّس اختلال موازين القوى، ما أدى إلى تآكل الثقة فيها وبروز دعوات لإصلاحها أو حتى تجاوزها ببدائل إقليمية أو متعددة الأطراف، مثل تكتل بريكس ومنظمة شنغهاي. بالتالي، فإن تراجع فاعلية المؤسسات الدولية يعكس أزمة في الحوكمة العالمية ويهدد بانهيار قواعد التعاون الدولي القائمة منذ الحرب العالمية الثانية (مايسة موقع إلكتروني، 2025).

الفرع الثاني: إمكانية بناء نظام عالمي أكثر توازناً وتعددية في القرار:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، يبرز تساؤل رئيسي: هل يمكن بناء نظام عالمي أكثر توازنًا وتعددية في القرار؟ تشير المعطيات الحالية إلى أن هناك إمكانات واقعية لإعادة تشكيل بنية النظام الدولي، بما يقلل من هيمنة قطب واحد، ويُعزز مشاركة القوى الإقليمية والدول النامية في اتخاذ القرار العالمي. فيما يلي أبرز المحددات والإمكانيات التي تدعم هذا التوجه:

أولاً: تآكل هيمنة القطب الواحد:

منذ نهاية الحرب الباردة، تشكّل نظام دولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، هيمن على قرارات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومسارات الحروب والسلم. إلا أن هذه الهيمنة شهدت تآكلًا متسارعًا بعد حرب العراق، مرورًا بالأزمة المالية 2008، وصولًا إلى الإخفاق الغربي في حسم الحرب الأوكرانية. فشل واشنطن في فرض إرادتها منفردة، يعكس تراجعًا بنيويًا في قدرتها على إدارة العالم وحدها، ما يفتح المجال أمام صعود أطراف دولية أخرى (حمدي، موقع إلكتروني، 2025).

ثانياً: صعود قوى دولية وإقليمية منافسة:

برزت قوى مثل الصين وروسيا والهند وتركيا وإيران وجنوب أفريقيا كلاعبين فاعلين يسعون لتعديل موازين القوى العالمية. الصين، على سبيل المثال، تمثل اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتطرح مبادرات دولية بديلة مثل "الحزام والطريق"، فيما تسعى روسيا إلى فرض نفسها كقوة جيوسياسية لا يمكن تجاوزها. هذا الصعود يجعل من الصعب استمرار النظام القائم على أحادية القرار، ويعزز التوجه نحو التعددية القطبية (مايسة، موقع إلكتروني، 2025).

ثالثاً: الدفع نحو إصلاح المؤسسات الدولية:

هناك مطالب متزايدة، خاصة من دول الجنوب العالمي، بإعادة هيكلة المؤسسات الدولية لتكون أكثر تمثيلًا للواقع الدولي الراهن. من أبرز المقترحات: توسيع عضوية مجلس الأمن، تعديل آليات التصويت في صندوق النقد والبنك الدوليين، وضمان تمثيل متوازن في منظمة التجارة العالمية. هذه المطالب تشير إلى رغبة متنامية بإعادة توزيع القرار الدولي بصورة عادلة.

رابعاً: تزايد الأزمات العابرة للحدود:

تشكل الأزمات العالمية مثل تغير المناخ، الجوائح، والهجرة غير النظامية، تحديات مشتركة لا يمكن معالجتها بقرارات منفردة أو ضمن محور واحد. هذه التحديات تفرض ضرورة تعزيز التعددية في القرار الدولي، وخلق نظام عالمي يقوم على التعاون لا الإقصاء، وعلى تقاسم المسؤوليات لا تكديس النفوذ (محمد، 2020، ص321).

الخاتمة

تُظهر الحرب الأوكرانية بوضوح أنها لم تكن مجرّد صراع إقليمي محدود، بل تحوّلت إلى لحظة مفصلية كشفت عمق التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي منذ أكثر من عقد. لقد مثّلت هذه الحرب اختبارًا حيًّا لمتانة النظام الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، فبيّنت محدوديته وفشله في احتواء التحديات الجديدة أو فرض تصور موحّد على بقية القوى الدولية. وفي المقابل، أتاحت هذه اللحظة التاريخية بروز قوى دولية وإقليمية فاعلة تتطلع إلى دور أوسع في صنع القرار العالمي، وتسعى إلى إعادة هيكلة النظام الدولي على أسس أكثر تعددية وتوازنًا.

إن صعود التعددية القطبية لا يتم بمعزل عن عوامل اقتصادية وتكنولوجية وسياسية تزامنت مع تراجع المكانة النسبية للغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هذه التعددية لا تزال غير مكتملة الملامح، وتتسم بعدم التجانس في الأهداف والقيم السياسية بين الفاعلين الدوليين، مما يُبقي النظام في حالة من السيولة الاستراتيجية وعدم الاستقرار. هذا الواقع يفرض تحديات كبيرة أمام إدارة العلاقات الدولية، لكنه في الوقت ذاته يفتح آفاقًا لإعادة التفكير في بنية النظام العالمي بما يضمن شمولية أكبر، وتوازنًا أكثر عدالة. **في نهاية البحث توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات نوردها كالآتي:**

أهم النتائج

1. الحرب الأوكرانية كانت نقطة كشف حادة لتحول القوة العالمية من نمط أحادي متمركز إلى تفاعلات متعددة الأقطاب أكثر تعقيدًا وتداخلًا.
2. لم تعد الولايات المتحدة قادرة على فرض قراراتها الدولية منفردة، حيث ظهرت قوى مثل الصين وروسيا والهند وغيرها كلاعبين رئيسيين في تشكيل المشهد العالمي.
3. التعددية القطبية الحالية لا تستند إلى إطار مؤسسي ثابت، بل تُدار في كثير من الأحيان بمنطق القوة والمصالح الضيقة، مما يزيد من احتمالات التنافس والصدام.
4. التحالفات الإقليمية، وتعدد الشراكات الاقتصادية، ورفض كثير من دول الجنوب العالمي الاصطفاف وراء الغرب أو الشرق، باتت سمات أساسية للنظام الجديد.
5. هناك تراجع ملحوظ في فاعلية المؤسسات الدولية التقليدية، ما يعزز الحاجة لإعادة صياغة أدوات الحوكمة العالمية بما يعكس توازنات القوى الجديدة.

أما التوصيات فنوردها على الشكل التالي:

1. ضرورة تطوير نموذج دولي بديل يتجاوز ثنائية الغرب والشرق، ويقوم على التعددية التعاونية لا التصادمية، من خلال إصلاح بنية المنظمات الدولية وإعادة توزيع النفوذ داخلها.

2. تشجيع الحوار بين القوى الكبرى حول قواعد اشتباك واضحة تحكم التنافس في النظام الجديد، لمنع انزلاق العلاقات الدولية نحو الفوضى أو الحروب بالوكالة.
3. تعزيز دور القوى الإقليمية الناشئة في صناعة القرار العالمي، باعتبارها مكونات أساسية في معادلة الاستقرار الدولي، وليس فقط أتباعًا أو ساحات نفوذ.
4. دعم الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية لاستشراف طبيعة النظام العالمي القادم، وتقديم سيناريوهات متعددة للتعامل مع المجهول الجيوسياسي.
5. دعوة مراكز التفكير وصنّاع القرار إلى مقاربات أكثر واقعية تأخذ في الحسبان التحولات الجذرية في ميزان القوى، دون الوقوع في أسر نماذج الهيمنة القديمة.

المصادر والمراجع

الكتب:

1. زيبغنيو بريجينسكي، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2004.
2. عماد يوسف، أروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط، ط3، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2003.
3. حسام إبراهيم ومدحت نافع، وآخرون، الحرب الروسية – الأوكرانية عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، أبو ظبي.
4. محمود حمدي أبو القاسم، الصراع في الشرق الأوسط وملامح التغير في البيئة الاستراتيجية، رصانة -المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض 2024.
5. محمد سعيد أبو عامود، الإدارة غير التقليدية للأزمات العابرة للحدود على ضوء الخبرة المكتسبة من أزمة كورونا 2020، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض 2020.
6. Robert Reich, the System: Who Rigged It, How We Fix It", Alfred A. Knopf, New York, 2021.

المجلات:

1. عبد النور بن عنتر، القطبية الأحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين؟، ترجمة عومرية سلطاني، سياسات عربية، العدد 46، 2020.
2. سيف نصرت توفيق الهرمزي، دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأميركية في النظام الدولي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد 22، العراق 2015، ص155.

3. خالد البطران، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحوّل القوّة، مجلة جامعة البعث، المجلد 44، العدد 11، 2022.
4. تقرير راند، كشف مستقبل الحرب الطويلة، الدوافع والتوقعات وآثارها على الجيش الأمريكي، مركز راند للدراسات، قسم الترجمة والدراسات الغربية في مركز راند، العدد العاشر، 2016.
5. عثمان محمد عثمان، جائحة كوفيد -19 ومصير العولمة بين التفكيك والمواجهة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الثالث، الكويت، 2020.
6. هاني أحمد عبد العظيم بدر، تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتداعياتها على استراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد48، العدد 1، القاهرة.

المواقع الإلكترونية:

1. الموسوعة، حلف شمال الأطلسي (الناتو). تحالف عسكري لاحتواء "الخطر الشيوعي"، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/، تاريخ الزيارة 29\7\2025.
2. أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، 2016، ص 33 وما بعدها.
3. مراد جابر، عقدة أوكرانيا. لماذا فشل الغرب في هزيمة روسيا حتى الآن؟ https://www.aljazeera.net/politics/، تاريخ الزيارة 30\7\2025.
4. بسمة جمال خلف خميس، خلود خالد مصطفي شلبي، وآخرون، تأثير الأزمة الأوكرانية 2022 على بنية النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=105465، تاريخ الزيارة 30\7\2025.
5. يارا خالد، التنافس الدولي وصراع النفوذ: التفاعلات الجيوسياسية في غرب أفريقيا، مركز ترو للدراسات، https://truestudies.org/1783/، تاريخ الزيارة 3\8\2025.
6. رمضان عبد العال، القواعد العسكرية الروسية خارج الحدود، https://eurasiaar.org/%D%8D%7A%8D%88%9D%82%9D%84%9D%7A%8%، تاريخ الزيارة 30\7\2025.
7. محمود سامح همام، الموانئ الأفريقية في الاستراتيجية الصينية: نفوذ اقتصادي أم توسع جيوسياسي، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=103564، تاريخ الزيارة 7\8\2025.
8. مايسة خليل حسن، التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: تحليل تأثير القوى الكبرى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، https://democraticac.de/?p=104663، تاريخ

الزيارة 7\8\2025.

9. هشام حمدي وعبد الرسول، وآخرون، أثر الصعود الصيني على مستقبل الهيمنة الأمريكية في أفريقيا، 91147https://www.democraticac.de/?p=، تاريخ الزيارة 9\8\2025.
10. خالد العزّي، التحالفات الاقتصادية الجديدة بظل القطبية الناشئة: ملامح عصر جيو -اقتصادي جديد، https://hura%D7%9D%7A%8.com/%D7%84، تاريخ الزيارة 10\8\2025.
11. حمدي سيد محمد محمود، عالم ما بعد الهيمنة: صعود القوى الجديدة وانحسار النفوذ الأمريكي، المركز الديمقراطي العربي 101333https://democraticac.de/?p=، تاريخ الزيارة 11\8\2025.